• نشرة غير دورية باللغتين العربية والإنجليزية • العدد ٣٤ يوليو /تموز ١٩٩٠

نشرة إخبارية
المنظمة العربية لحقوق الإنسان

كلمة التحرير :

من عشر عواصم عربية تبدأ من الجزائر ، وتمر بتونس والقاهرة والخرطوم ومقديشيو وصنعاء وعمان و بغداد ودمشق والكويت ، تجمعت على مائدة التحرير عشرات من التقارير الصحفية والخاصة ، تنصب حول قضايا الانتخابات .. تلك التى جرت أو يجرى الاعداد لها ، أو تلك التى مازالت وعوداً فى أفواه المسئولين أو مطلبا على جدول اعمال الرأى العام .

الجدل المثار ، كما تعكسه التقارير ، وكما نلاحظه فى الواقع ، يحتدم حول العديد من القضايا المترابطة بدءا من مناقشة التعديلات الدستورية الواجبة لاجراء انتخابات على اساس التعددية فى بعض البلدان ، أو مدى دستورية النظام الانتخابى الراهن فى بلدان أخرى ، الى مدى امكان اجراء الانتخابات فى ظل قوانين الطوارىء فى بلدان ثالثة . ثم يتفرع الجدل الى مناقشة قوانين تنظيم الاحزاب والتنظيمات السياسية ، وقوانين مباشرة الحقوق السياسية والقوانين المنظمة للحريات ، ويمتد أخيرا الى تنظيم الانتخابات وقوائم الناخبين ، وهيئات الاشراف على الانتخابات ..

القضايا موضع الجدل ، على تنوعها ، تتمحور حول ضمانات حق المشاركة للمواطنين فى ادارة شئون بلدانهم ، وهو حق استقر فى التراث الانسانى وكفله العهد الدولى للحقوق المدنية والسياسية كواحد من الحقوق الاساسية التى لاغنى عنها . والصراع حول هذا الموضوع لايقتصر على رؤية نظم وأحزاب حاكمة ترغب فى الانتقاص من هذا الحق للمحافظة على مواقعها السياسية ، ولكنه يمتد لرؤية قوى وأحزاب أخرى تود الحيلولة دون ممارسة قوى أخرى لحقها .

ووسط هذا الجدل المحتدم يطرح البعض عشرات من الحجج لتعزيز وجهات نظر متباوية ، وعشرات من الصيغ كنظم مقترحة لتنظيم الانتخابات وضوابط المشاركة ، وكأن علينا ونحن نُدخِل « تكنولوجيا التعددية السياسية » لاصلاح النظام السياسى العربى — متخلفين بضعة عقود عن غيرنا — ان نعيد اختراعها ، كمن يعيد اختراع الكهرباء من جديد للاستفادة منها .

والمنظمة العربية لحقوق الانسان التى تعكف على دراسة هذه الظاهرة ، طلبت من فريق باحثيها ان يعدوا ورقة موجزة بالضمانات التى استقرت فى التراث الانسانى ، والتى كفلتها المواثيق الدولية لتكون تحت نظر أولئك الذين يصرون على جر الرأى العام العربى لمزالق الصياغات الفنية للقوانين والنظم ، وحتى لاتأتى هذه القوانين والنظم بمجالس منتخبة تعيد انتاج الواقع الذى يدّعى الجميع الرغبة فى تجاوزه .

مصر : ٣٦ قتيلا على أيدى رجال الشرطة خلال ستة أشهر

فى شهر يناير / كانون الثانى نقلت الصحافة المصرية عن مصادر أمنية فى وزارة الداخلية المصرية أنباء عن مصرع المواطن المصرى عبد الصبور حسين أمير احدى الجماعات الاسلامية بمسجد خشبة بمحافظة أسيوط برصاص رجال الشرطة . وفى يوليو / تموز نشرت الصحافة المصرية أنباء عن مصرع ثلاثة مواطنين من أعضاء الجماعات الاسلامية على أيدى رجال الشرطة بديروط بمحافظة أسيوط ، علاوة على جرح سبعة آخرين فى اشتباك مع الشرطة استخدمت فيه الأسلحة النارية .

وبين هذين التاريخين حملت الصحافة المصرية أنباء عن مقتل ما لايقل عن ٣٢ مواطنا مصريا فى مواجهات متفرقة مع الشرطة ، كان أشدها وطأة فى شهر أبريل ١٩٩٠ الذى شهد وحده مقتل ٢٧ مواطنا مصريا ليبلغ بذلك عدد المواطنين المصريين الذين لقوا مصرعهم على أيدى رجال الشرطة ٣٦ مواطنا — على الأقل — بخلاف الجرحى .

معظم الضحايا — كما أوضحت التقارير الواردة للمنظمة — من الجماعات الاسلامية لكن البعض الآخر ممن لاعلاقة له بهذه الجماعات قد وقع ضحية وجوده صدفه فى أماكن الاشتباكات ، وتبدو حالة وليد مصطفى الغمرى (١١ سنة) الذى قتل أثناء مصادمات منفلوط فى ٢٦ أبريل ١٩٩٠ نموذجا مؤسفا لهذا . وخلال هذه الفترة نفسها ، سقط على الأقل خمسة قتلى فضلا عن اصابة عدد آخر من رجال الشرطة النظاميين ، وشبه النظاميين (الخفر) خلال اعتداءات نسبت لعناصر مسلحة من الجماعات الاسلامية .

التبريرات التى ساقتها الأجهزة الأمنية لتعليل هذه الأحداث تقع كلها فى دائرة رد الفعل لأعمال عنف نسبت الى الجماعات الاسلامية فى محافظات قنا وأسيوط والمنيا والفيوم والقاهرة والسويس . اما التقارير التى نشرت عن ملابسات قتل هؤلاء المواطنين فكانت اما غائبة أو غائمة . فمعظم مانشر حول مقتل هؤلاء المواطنين لم يرافقه تقارير وافية من الأطباء الشرعيين ، أو بيانات وافية عن تحقيقات النيابة العامة . وفى بعض الحالات اقتصرت التقارير المعلنة عن اطلاق سراح جنود بضمان وظائفهم فى التحقيقات . ولم تجر فى كل الأحوال متابعة صريحة تكشف عن حدود المسئوليات ، والضوابط التى تستخدم فى المواجهات الأمنية تجاه أعمال العنف ، كما أهملت السلطات المطالب المتكررة من جانب نقابات الأطباء ، والمهندسين والصحفيين حول التحقيق مع المتسببين فى سقوط هذا العدد الجسيم من الضحايا . أما طلبات الاحاطة التى أدرجت فى مجلس الشعب لاستيضاح الاجراءات التى تم اتخاذها لمحاسبة المسئولين عن هذه الأحداث والاجراءات التى تحول دون تكرارها ، فقد طُويت مع وقف اجتماعات مجلس الشعب إثر صدور حكم المحكمة الدستورية ببطلانه .

والمنظمة العربية لحقوق الانسان ، التى تتابع هذه الظاهرة بقلق بالغ ، وتعكف على دراسة أبعادها ، تعتقد أن خطورة هذه الظاهرة كانت تستدعى من السلطات اصدار توضيحات كافية ، واحاطة الرأى العام بتفاصيل تحقيقات النيابة العامة ، وتقارير الأطباء الشرعيين ، وعدم ترك الأمور غائمة .

ويشار هنا أن المنظمة تتبنى موقفاً ثابتاً من أعمال العنف سواء كانت من جانب السلطة أو من جانب الجماعات السياسية ، وتدين بحزم كل أعمال القتل سواء استهدفت مدنيين أو عناصر من رجال الأمن . وقد سبق لها أن أعلنت فى مناسبات شتى رفضها الحاسم لأن تأخذ بعض الجماعات السياسية القانون بأيديها ، وتلجأ لأعمال التصفية الجسدية والاغتيالات السياسية ، وتشدد من نفس الموقع رفضها الحاسم لأن تأخذ الأجهزة الأمنية القانون بأيديها ، لتصفية الخصوم السياسيين أياً كانت الذرائع والمبررات .

(يتبع ص ٢)

السودان : هل تستقيم الدعوة للحوار الوطنى مع استمرار الانتهاكات ؟

تلقت المنظمة العربية لحقوق الانسان تقارير تشير الى عزم السلطات السودانية عقد مؤتمر للحوار الوطنى حول الصيغة المقترحة للتنظيم السياسى ، وذلك فى أغسطس القادم ، ووفقا لهذه التقارير فإن المؤتمر سوف ينظر أيضا سبل تحقيق المشاركة الشعبية أو تحقيق الديمقراطية وهو الأمر الذى اشارت مصادر سودانية رسمية أنه لايعنى بالضرورة التعددية الحزبية أو النمط الغربى للديمقراطية الليبرالية . واشارت هذه المصادر الى تصور مقترح يستهدف اقامة تنظيم سياسى جامع يستقطب كل أبناء الشعب السودانى على مختلف توجهاتهم وانتماءاتهم الحزبية السابقة .

ويندرج فى اطار المقترحات التى تتبناها السلطات حول مستقبل النظام السياسى فى السودان تحديد فترة انتقالية تمتد لست سنوات تستمر خلالها الحكومة العسكرية ــ المدنية بشكلها الحالى فى تنفيذ برامج محددة مستقاة من مؤتمرات الحوار الوطنى المختلفة ويقوم التنظيم السياسى « الجامع » بمراقبة تنفيذ هذه البرامج وبعد انتهاء المدة الانتقالية وتقييم التجربة يقرر التنظيم السياسى شكل الحكم المستقبلى فى السودان .

من ناحية أخرى فقد عقد التجمع الوطنى الديمقراطى ــ الذى يضم ٥١ نقابة سودانية واحد عشر حزبا سياسيا ويعتبر لسان حال المعارضة المحظورة ــ سلسلة من الاجتماعات فى الفترة بين ١٣ ــ ١٥/٧/١٩٩٠ بأديس ابابا لصياغة برنامج عمل للميثاق الوطنى الذى تبنته الهيئات المنضمة للتجمع فى أكتوبر ١٩٨٩ واسفرت هذه الاجتماعات عن الاتفاق على التحضير لعقد مؤتمر دستورى تمهيدى فى سياق الاعداد لمشروع دستور تتبناه هذه الهيئات . واعرب التجمع الوطنى الديمقراطى عن تأكيده على الخيار الديمقراطى القائم على سيادة الشعب ، وعلى التعددية الحزبية والثقافية ، باعتباره الخيار الوحيد الذى يرتضيه الشعب السودانى . وطالب التجمع الوطنى الديمقراطى الحكومة العسكرية القائمة ان تشرع فى اتخاذ الاجراءات الكفيلة برفع حالة الطوارىء وحظر التجول ، واطلاق سراح جميع المعتقلين السياسيين والنقابيين ورجال الاعمال الذين صدرت احكام بحبسهم منذ انقلاب يونيو ١٩٨٩ ، وتصفية الاعتقال التعسفى والتعذيب ، واعلان شرعية الأحزاب السياسية والنقابات والمنظمات الجماهيرية ، واطلاق حرية الصحافة ، وكفالة الحريات الاساسية المتمثلة فى حرية التنظيم والفكر والعقيدة والتعبير والنشر والتنقل وضمان حقوق الانسان المنصوص عليها دوليا ، واستعادة استقلال القضاء وسيادة حكم القانون والفصل بين السلطات ، واعتماد مبادرة السلام السودانية لعام ١٩٨٨ كأساس للوصول الى تحقيق الوحدة الوطنية والنظام السياسى الجديد .

غنى عن البيان أننا أمام رؤيتين متناقضتين تماما ، والواضح من خلال نظرة تحليلية لهاتين الرؤيتين أن قوام الاختلاف ينصب كلية حول قضايا حقوق الانسان الرئيسية . فهل تكفل الدعوة التى يطرحها النظام للحوار الوطنى الضمانات الغائبة لحقوق الانسان ، وبالتالى هل تستقيم هذه الدعوة مع استمرار خلو الخطاب السياسى السودانى من أى وعود حول القضايا الجوهرية فى مجال حقوق الانسان .

ان الواقع يكشف استمرار السلطات السودانية فى تجاهلها المطالبات المتكررة بوضع حد للانتهاكات المتواصلة لحقوق الانسان واعادة الضمانات التى تكفل احترام هذه الحقوق . وفيما يجرى الحديث عن مؤتمر الحوار الوطنى تتداول التقارير استمرار اعمال الاعتقال والملاحقة التى استهدفت العديد من القيادات الحزبية والنقابية ومسئولين سياسيين سابقين وبعض الزعامات القبلية .

ووفقا للتقارير التى تلقتها المنظمة فقد قامت السلطات فى آواخر يونيو الماضى باعتقال مالايقل عن ثمانية عشر شخصا نسبت اليهم الانتماء إلى حزب البعث بالسودان ومن بينهم عدد من القيادات النقابية وأربعة من الطلاب بجامعة الخرطوم كما تعرض أكثر من ٩٠ شخصا من زعماء وقيادات قبيلة الفور للاعتقال فى مايو الماضى وأودعوا بسجن شالا دون تهمة أو محاكمة . كما جرى اعتقال ١٥٠ شخصا فى أوائل مايو الماضى من بينهم السيد أحمد الحسين نائب الأمين العام للحزب الاتحادى . كما اشارت تقارير أخرى الى اعتقال عدد من الأشخاص من بينهم الوزير السابق د. بشير عمر ، وبابكر دقنة نائب محافظ المنطقة الشرقية والدكتور فرج حسن ادم عميد كلية الزراعة بجامعة الخرطوم .

والمنظمة العربية لحقوق الانسان تجدد مناشدتها للسلطات السودانية بضرورة اتخاذ خطوات عاجلة لوضع حد لانتهاكات حقوق الانسان وإعادة الضمانات التى تكفل ضمان واحترام هذه الحقوق التى منيت بانتكاسة حادة على مدى عام من الاطاحة بالحكومة المدنية المنتخبة وتعتبر المنظمة ان مثل هذه الخطوات تشكل المدخل الصحيح للحوار الوطنى الجاد حول مستقبل النظام السياسى وآليات المشاركة السياسية للمواطنين .

(بقية المنشور ص ١)

ان ظاهرة استخدام العنف فى المجتمع المصرى التى بدأت تأخذ شكلا مثيراً للجدع لن يكون حسمها بتبادل أعمال القتل بين الأجهزة الأمنية والتنظيمات السياسية غير المشروعة . وإنما بإعمال القانون ، وتأكيد ولاية القضاء فى الفصل فى القضايا وفقاً لمحاكمات عادلة يُكفل فيها للمتهمين الضمانات الدولية المتعارف عليها . ويظل التساؤل ملحاً حول ما اذا كانت أحداث القتل المتكررة تجاه الخصوم السياسيين يمكن أن تقضى على جذور العنف أم أنها قد تكون فى ذاتها دعوة لاستخدام العنف بتقوية النزعات الثأرية والانتقامية لدى الخصوم . كما يظل التساؤل ملحاً حول ما إذا كانت هذه المواجهات الأمنية تمثل ردود فعل أم أنها تشكل فى التحليل النهائى سياسة أمنية معتمدة .

وتتوجه المنظمة العربية لحقوق الانسان الى السلطات المصرية بأن تعلن بشكل مفصل تحقيقات النيابة العامة ، وتقارير الأطباء الشرعيين حول ملابسات أحداث القتل المؤسفة ، وأن تراقب بشكل صارم أى تجاوزات بشأن ضوابط استخدام الأسلحة النارية فى تعقب الملاحقين أو فض أعمال الشغب أو مقاومة اعمال العنف ، وتحاسب المسئولين عن أى تجاوزات فى هذا الشأن ، ليس فقط من أجل طمأنة الرأى العام على كفالة حقوقه التى يضمنها له الدستور فحسب ، ولكن أيضا من أجل سلامة المجتمع الذى يمكن أن يجنح الى استعمال العنف عندما يفقد الضمانة الجوهرية التى تقدمها له السلطة القضائية .

اجتماع استثنائى لمجلس أمناء المنظمة فى عمان

★ **المجلس يقر أربعة أولويات لعمل المنظمة**

★ **بيان المجلس يشيد باحترام التعددية فى الجزائر وتفاؤله لمستقبلها فى الأردن واليمن . وأسفه لتجاهل الارادة الشعبية فى تونس والكويت .**

عقد مجلس أمناء المنظمة العربية لحقوق الانسان اجتماعا فى عمان خلال الفترة من ٢١ ــ ٢٣ يونيو / حزيران ١٩٩٠ لمناقشة خطة نشاط المنظمة خلال فترة ولايته ، واستكمال بحث الأمور التنظيمية التى لم يتسن له مناقشتها خلال دور انعقاده الأخير فى تونس يوم ١٩٩٠/٣/٩ . وقد جرى اختيار مكان وموعد الاجتماع تعزيزا لفرع المنظمة العربية لحقوق الانسان بالأردن ، والذى كان من المقرر افتتاحه رسميا يوم ١٩٩٠/٦/٢٣ .

وفى مناقشته لخطة نشاط المنظمة ، أكد المجلس على اعطاء أولوية لأربع قضايا رئيسية فى المرحلة القادمة وهى : (١) الاصلاحات الهيكلية فى الوطن العربى ، (٢) والانتهاكات الصارخة لحقوق الشعب الفلسطينى وفى مقدمتها هجرة اليهود السوفييت ويهود أوروبا الشرقية الى فلسطين المحتلة ، (٣) وتعزيز العمل الميدانى لوقف الانتهاكات الجماعية لحقوق الانسان فى الأقطار العربية ، مع اعتبار حرية العمل والتنقل والاستقرار وتبادل الأفكار والبضائع دون عوائق بين الأقطار العربية جزءا لا يتجزأ من حقوق الانسان فى الوطن العربى والقيام بحملة عامة من اجل اقرار ميثاق عربى لحقوق الانسان . (٤) والرد على تصاعد موجة العنصرية ضد العمال العرب المهاجرين .

وقد قرر المجلس تشكيل لجنة عمل لوضع خطة لعمل المنظمة للسنوات الثلاث القادمة تضع فى اعتبارها كل ما اثير من مناقشات خلال اجتماعات الجمعية العمومية ومجلس الأمناء . كما كلف الأمانة العامة بأن تضع تحت نظر الفروع المشروعات المطروحة بشأن ميثاق عربى لحقوق الانسان للتعرف على ارائها تمهيدا لاعداد مشروع تتبناه المنظمة .

وفى المجال التنظيمى : وافق المجلس على برنامج لتعزيز الأمانة العامة وتطوير امكانياتها لتلبية الاحتياجات المتطورة للمنظمة ، كما كلف الأمين العام بزيارة للمغرب لمناقشة فرص التنسيق بين المنظمات المغربية الثلاث المشهرة لتأسيس علاقات مؤسسية مع المنظمات المغربية . كما أكد على أهمية تعميق وجود المنظمة فى أقطار الوطن العربى ، واعطاء مزيد من الاهتمام لتأسيس افرع للمنظمة فى هذه الأقطار . واستكمال جهود تأسيس فرع للمنظمة فى الولايات المتحدة الامريكية . كما أكد على أهمية التعاون مع منظمات حقوق الانسان العربية المهاجرة .

وفى مجال تعزيز موارد المنظمة : ناقش المجلس امكانات القيام بحملات لجمع التبرعات فى عدد من البلدان العربية والمهجر لزيادة وقفية المنظمة . وبحث فرص تحقيق ذلك تفصيلا فى الأمريكتين . وكلف الأمانة العامة بأن تبحث مع فروع المنظمة امكان القيام بجهد مشترك فى هذا المجال فى الأقطار التى تعمل فيها . كما كلف اللجنة المالية للمنظمة بدراسة عروض من بيوت خبرة لتعظيم الاستفادة من ودائع المنظمة بشكل يحقق أفضل عائد وأقل مخاطرة .

وقد اختص المجلس ــ بجانب كبير من مناقشاته ــ بتعزيز التنسيق بين المنظمة والفروع والمؤسسات العضوة ،.

وفى ختام الاجتماع أصدر المجلس بيانا بمحصلة مداولاته ، وفيما يلى نصه :

١) استعرض مجلس أمناء المنظمة العربية لحقوق الانسان ، فى دورته الاستثنائية (٢١/٢٣ يونيو / حزيران ١٩٩٠) فى عمان ، أوضاع حقوق الانسان ومستجداتها فى الوطن العربى وركز بشكل خاص على الانتهاكات المرتبطة بمسائل :

١/١ ــ الانتقال الديمقراطى ومخاطر اجهاض التجربة التعددية .

١/٢ ــ التهجير الاستيطانى اليهودى إلى فلسطين المحتلة وخروقات حقوق الانسان التى تمارسها قوات الاحتلال .

١/٣ ــ الممارسات الماسة بحقوق الانسان ، والاجراءات والقوانين التى تحد من احترامها الفعلى فى الأقطار العربية .

١/٤ ــ تنامى العنصرية ضد الجاليات العربية المهاجرة فى أوروبا الغربية .

٢) وبعد مناقشة هذه الأوضاع والتداول فيها ودراسة الوسائل اللازمة لمواجهة الانتهاكات يعلن المجلس :

٢/١ ــ أن احترام الحريات الأساسية والتعددية الفكرية والعقائدية السياسية والمشاركة والتداول الطبيعى والسلمى للسلطة ، جزء لا يتجزأ من حقوق الانسان .

وفى هذا المجال يحيى المجلس الشعب الجزائرى وحكومته ويهنئهما على النجاح فى وضع قاعدة العمل الديمقراطى الفعلى موضع التنفيذ ، واحترام روح التعددية والالتزام بالحريات الأساسية . ويعبر المجلس عن دعمه وتفاؤله بأن تترسخ مسيرة التعددية والديمقراطية فى كل من الأردن واليمن الموحد . كما يعبر عن سعادته ، بتأسيس فرع المنظمة العربية فى الأردن الذى شجع المنظمة على عقد دورة مجلس الأمناء الاستثنائية فى عمان تقديرا لهذا الموقف ويعتبره مؤشرا ايجابيا على تقدم مسيرة حقوق الانسان فى هذا البلد .

كما يعبر عن أسفه الشديد على تعثر المسار الديمقراطى فى تونس والذى تجسد فى الانتخابات البلدية الأخيرة . ويلاحظ استمرار تجاهل الارادة الشعبية والتى انعكست فى تكوين المجلس الوطنى فى الكويت .

ويدين اقدام الحكم العسكرى فى السودان على الاعدامات التى جرت بعد محاكمات سريعة وصورية ، وتصاعد حملات القمع . ويعبر عن قلقه لغياب أى مبادرات جدية لاطلاق مسيرة التحول الديمقراطى فى سورية والعراق وليبيا وموريتانيا ودول الخليج والمغرب وقمعهم الحريات الأساسية .

٢/٢ ــ يندد المجلس بمشروع تهجير اليهود السوفييت الى فلسطين المحتلة ، فى الوقت الذى تواصل فيه الحكومة الاسرائيلية احتلالها للأراضى الفلسطينية ، وقمعها للشعب الفلسطينى ، وترفض الاعتراف بالحقوق الوطنية المشروعة لهذا الشعب ، وتعلن فيه عن قرارها بالمضى قدما بمشروعها الاستيطانى فى الأراضى المحتلة . ويؤكد المجلس تعارض هذا التهجير مع مبادىء القانون الدولى والاعلان العالمى لحقوق الانسان ، واتفاقيات هيلسنكى . وفى هذه المناسبة يدعو المجلس جميع المنظمات الدولية والحكومات الى التدخل لضمان حقوق الشعب الفلسطينى

(يتبع ص ٤)

بعد الحكم ببطلان مجلس الشعب المصرى

هل يعاد النظر فى ضمانات حق المشاركة فى ادارة الشئون العامة ؟

تتابع المنظمة العربية لحقوق الانسان باهتمام بالغ التطورات التى تشهدها الساحة المصرية بعد صدور حكم المحكمة الدستورية العليا ببطلان مجلس الشعب منذ انتخابه وفقا للقانون الذى قضت المحكمة بعدم دستوريته لاخلاله بمبدأ تكافؤ الفرص والمساواة بين المواطنين ، وتتطلع المنظمة ان يشكل هذا الحكم الهام نقطة انطلاق لاعادة النظر فى الصياغات والممارسات التى تحكم المسار الديموقراطى فى مصر وبشكل خاص فيما يتعلق بحق المواطنين فى المشاركة فى ادارة الشئون العامة للبلاد على قدم المساواة بما يتيح تجاوز المأزق الدستورى المترتب على هذه الصياغات والممارسات التى أسفرت على مدى سنوات طويلة مضت عن الطعن والتشكيك فى دستورية الأطر القانونية والتشريعية التى أفرزتها برلمانات مطعون فى صحة تشكيلها سواء لقيامها على قوانين انتخابية تتسم بالعوار الدستورى أو لمارافق انتخابات هذه البرلمانات من صور للتلاعب وتزييف ارادة الناخبين اثبتتها الهيئات القضائية خلال السنوات الأخيرة .

وقد توقفت ردود افعال الحكومة حتى الآن على الإعلان عن فض الدورة البرلمانية قبل حلول الموعد الذى تبطل فيه ــ وفقا لما قضت به المحكمة الدستورية ــ تشريعات المجلس القائم ، وتكليف لجنة برئاسة وزير العدل لدراسة مضمون الحكم الصادر وتعديل قانون انتخابات مجلس الشعب واعلان السيد الرئيس محمد حسنى مبارك عن عزم الحكومة اجراء استفتاء حول حل مجلس الشعب واعداد قانون جديد للانتخابات يقوم على أساس الدوائر الفردية ، ورفض الاشراف القضائى الكامل على الانتخابات باعتبار أن ذلك ينطوى على تشكيك فى حيدة جهاز الشرطة .

وكان ممثلو الأحزاب المعارضة (الوفد ــ العمل ــ التجمع ــ الاحرار) قد أعدوا مشروع قانون جديد للانتخاب وطالبوا بتشكيل لجنة قومية تضم أساتذة القانون من مختلف القوى السياسية لمناقشة بنوده التى ارتكزت على توفير الضمانات بغض النظر عن طبيعة النظام الانتخابى فرديا كان أو بالقوائم وتقوم هذه الضمانات على ضرورة ان تنتقل تبعية الادارة العامة للانتخابات من وزارة الداخلية الى وزارة العدل وان تخضع العملية الانتخابية لاشراف قضائى كامل منذ صدور القرار الجمهورى بدعوة الناخبين للأدلاء بأصواتهم وحتى اعلان النتائج النهائية وان يقوم مجلس القضاء الأعلى باختيار رؤساء اللجان من بين القضاة دون تدخل من وزير الداخلية أو حتى وزير العدل . كما نص المشروع على وقف العمل بقانون الطوارىء خلال العملية الانتخابية بكاملها كأحد الضمانات الضرورية لانتخابات حرة نزيهة .

ومن ناحية أخرى كان نادى القضاة قد بادر ــ بدوره ــ ببحث ضمانات العملية الانتخابية و اقترح مشروعا بقانون تضمن اخضاع جميع مراحل العملية الانتخابية لاشراف السلطة القضائية ومنها الرقابة على تقسيم الدوائر الانتخابية وتنظيم جداول الناخبين وعمليات الاقتراع واعلان النتائج . وطبقا للمشروع يرأس القضاة دون غيرهم جميع اللجان الانتخابية ولو تطلب ذلك اجراء الانتخابات على مراحل .

وقد اعربت نقابات الأطباء والمحامين والتجاريين والمهندسين والعلميين والصيادلة ونوادى هيئات التدريس بالجامعات عن تضامنها مع مطالب قضاة مصر ودعت القيادة السياسية الى تبنى مشروع قانونهم ، فى نفس الوقت الذى لوحت فيه الاحزاب المعارضة باعتزامها مقاطعة الاشتراك فى الانتخابات المفترض إجراؤها اذا ماجاء القانون الجديد خلوا من الضمانات المقترحة من قبل الاحزاب ورجال القضاء ، كما اعلنت الجمعية العمومية لقضاة الاستئناف بالاسكندرية وعدد من ممثلى مجلس ادارة نادى القضاة رفضهم الزج بالقضاة فى الاشراف الصورى على الانتخابات وهددوا بمقاطعتها ما لم يتحقق لهم الاشراف الفعلى على هذه الانتخابات .

والمنظمة العربية لحقوق الانسان تعتقد بأن الفرصة لا تزال قائمة لتدارك الخبرات السلبية التى أفرزتها الأطر والممارسات المتعلقة بتمكين المواطنين من حقهم فى ادارة شئون البلاد ، وتدعو السلطات الى افساح المجال لمشاركة كافة القوى فى صياغة قانون الانتخابات الجديد بما يكفل ضمانات الحيدة والنزاهة وفقا للمعايير والضوابط الدولية .

(بقية المنشور ص ٣)

ومساعدته على ممارسة حقه فى تقرير مصيره على أرضه واقامة دولته المستقلة . ويناشد الاتحاد السوفييتى وحكومات أوروبا الشرقية اتخاذ الاجراءات العملية اللازمة لوقف التهجير اليهودى فى أسرع وقت .

★ يندد المجلس بتصاعد عمليات انتهاك حقوق الانسان فى فلسطين المحتلة ، من اغتيالات وتعذيب وارهاب وتشريد وعقوبات جماعية وتدمير للمساكن واغلاق للجامعات والمدارس مما يهدد مستقبل الشعب الفلسطينى بأكمله . ويطالب المنظمات الدولية المهتمة بحقوق الانسان بتحمل مسؤولياتها لوقف هذه الانتهاكات .

★ يجدد المجلس تنديده الذى أعلنه فى الدورة السابقة باستمرار مايتعرض له المناضلون بل الكثير من الفلسطينيين المقيمين فى بعض الأقطار العربية من تمييز ، وملاحقات ، ويدعو للعمل على الغاء الاجراءات والسياسات التعسفية ، واطلاق سراح المعتقلين السياسيين الفلسطينيين فورا .

٢/٣ ــ يدين المجلس بشدة استمرار انتهاكات حقوق الانسان فى العديد من الأقطار العربية . ويؤكد بشكل خاص على خطورة استمرار ظاهرة الاختطاف والتعذيب والاعتقال التعسفى وغياب المحاكمات القانونية ، والمساس بحرية التعبير وتواصل مختلف أشكال التمييز الثقافى والاثنى والطائفى والعشائرى ، والحد من حرية التنظيم وممارسة الحقوق الانسانية والحريات الأساسية بأشكال مختلفة . ويطالب المجلس الحكومات العربية بالافراج السريع عن جميع معتقلى الرأى والمناضلين السياسيين والالتزام الدقيق بالمواثيق الدولية المتعلقة بحقوق الانسان ، والعمل على توفير الضمانات الكفيلة باحترام هذه الحقوق وتطبيقها وصيانتها .

٢/٤ ــ يبدى المجلس قلقه البالغ لتصاعد ظاهرة العنصرية ضد الجاليات العربية المهاجرة ، وتعرض العشرات من أبناء الجالية المغاربية للاغتيال فى الأشهر الأخيرة ، خاصة فى فرنسا وايطاليا . ويطالب الحكومات الغربية ، بتعزيز اجراءات حماية حقوق المهاجرين وكرامتهم ، ودعم التدابير الكفيلة بوقف المد العنصرى ومكافحة الممارسات العنصرية بكل أشكالها .

حقوق الانسان فى الوطن العربى

○ ليبيا
استمرار اعتقال ١٠٠ سجين سياسى

ورد للمنظمة العربية لحقوق الانسان عدة شكاوى تتعلق بإستمرار اعتقال نحو ١٠٠ سجين سياسى ممن يعود احتجازهم لعام ١٩٨٩ . وتفيد التقارير الواردة للمنظمة انه قد تم ايداعهم جميعا بالحبس الانفرادى وذلك دون ان توجه إليهم تهم محددة ودون ان تتم إحالتهم للمحاكمة . وأكدت تلك المصادر ان أماكن اعتقالهم غير معروفة وكذلك مصيرهم . هذا وكانت تلك الاعتقالات قد تمت فى أعقاب اندلاع عدة مظاهرات ومصادمات بين المتظاهرين من ناحية وقوات الأمن وعناصر من اللجان الثورية من ناحية أخرى . كما أفادت تلك المصادر ان عددا كبيرا من بين هؤلاء المعتقلين هم من أتباع الدعوة « الوهابية » ، وعناصر أخرى تشترك فيما بينها فى تبنى موقف نقدى لسياسات الحكومة وان كانوا بلا انتماءات سياسية أو مذهبية محددة ، ومن بين هؤلاء مهنيون ومهندسون وموظفون حكوميون وطلاب .

هذا وكان من بين الذين اعتقلوا فى بنغازى فى يناير وفبراير ١٩٨٩ المهندس / فتحى محمود عطية العبار ويعمل بإحدى محطات الكهرباء . كما كان من بينهم محمد على ماماش حيث القى القبض عليه بجامعة بنغازى ، علما بأنه كان يعمل بها فنيا .

هذا وقد امتدت الاعتقالات لتشمل عدة عناصر فى عديد من المدن الليبية من بينها الأجبية وبنغازى وطرابلس .

وقد استفسرت المنظمة عن حقيقة مصير هؤلاء الأشخاص وذلك فى رسالة وجهتها للسلطات الليبية المختصة رجتها فيها القاء الضوء على حقيقة الأمر وكفالة الضمانات القانونية اللازمة لجميع المعتقلين وفى مقدمتها الحق فى المحاكمة العادلة والاستعانة بمحامين من اختيارهم .

ويضاعف من قلق المنظمة ما ظلت تتلقاه خلال السنوات الماضية بشأن تعرض المعتقلين السياسيين للتعذيب والمعاملة السيئة . وتخشى المنظمة ان يتعرض المعتقلون الحاليون لنفس المعاملة خلال احتجازهم فى الحبس الانفرادى لمايزيد على عام . هذا ولاتزال المنظمة تتطلع لتلقى ايضاح من السلطات الليبية المعنية يتيح كشف النقاب عن أماكن اعتقال هؤلاء الأشخاص وطبيعة وضعهم القانونى وماهية التهم الموجهة إليهم وعما اذا كان سيتم إحالتهم عما قريب للمحاكمة . وهو الأمر الذى تأمل المنظمة ان يتم على نحو فورى ضمانا لحقوق هؤلاء الأشخاص واتساقا مع المبادىء والمعايير التى تعهدت الجماهيرية الليبية بالوفاء والالتزام بهما وذلك بموجب انضمامها للعهد الدولى الخاص بالحقوق المدنية .

○ مصر
تضامن دولى مع حملة المنظمة المصرية لانقاذ حياة سجين

حياة السجين نبيل المغربى والتى شاركت المنظمة العربية لحقوق الانسان فى تسليط الأضواء على حالته من خلال نشرتها الأخيرة ، قرر مجلس نقابة الأطباء احالة الدكتور مجدى المنياوى الطبيب بسجن ليمان طره الى مجلس تأديب للتحقيق معه فى الشكوى التى تقدمت بها المنظمة المصرية والتى اتهمت فيها الطبيب المذكور بالتواطؤ مع ادارة السجن على اساءة معاملة السجين واهمال رعايته ، كما طلبت نقابة الأطباء السماح للجنة طبية من النقابة بزيارة السجن .

وقد بعثت منظمة « مراقبة حقوق الانسان » الدولية برسالة الى السيد الرئيس محمد حسنى مبارك تناشده فيها العمل على انقاذ حياة السجين نبيل المغربى المسجون على ذمة قضية الجهاد منذ عام ١٩٨١ والذى يعانى من عدة أمراض خطيرة فى القلب والمعدة والمخ ولايلقى العناية الصحية الواجبة .

كما بعثت المنظمة الدولية لمناهضة التعذيب SOS بنداء الى اعضائها فى كافة أنحاء العالم تدعوهم الى ارسال مناشدات للسلطات المصرية من اجل العمل على انقاذ حياة السجين واستصدار عفو صحى عنه لأسباب انسانية والتحقيق مع الأطباء الذين اساءوا معاملته .

كما كانت منظمة العفو الدولية ومنظمة المحامين الامريكيين لحقوق الانسان قد بعثت بنداءات مماثلة الى وزيرى الداخلية والعدل المصريين .

وكانت المنظمة المصرية قد وجهت نداء عاجلا الى وزير الداخلية تناشده سرعة التدخل لانقاذ حياة السجين وتنفيذ توصيات أطباء السجن الصادرة فى فبراير الماضى بسرعة نقله الى مستشفى المنيل الجامعى بالنظر لخطورة حالته .

○ البحرين
احتجاز خمسين شخصا دون محاكمة

أرسلت لجنة الدفاع عن المعتقلين السياسيين فى البحرين (فرع لبنان) شكوى للمنظمة العربية لحقوق الانسان تتعلق بإحتجاز مايقرب من خمسين مواطنا من البحرين مشيرة إلى ان اعتقالهم قد تم فى ١٩٩٠/٦/٩ لاعتناقهم لاراء معارضة لسياسات النظام الحاكم . وأفادت الشكوى أنهم قد تعرضوا لتعذيب شمل أشكالا مختلفة من التنكيل . وأضافت ان السلطات المختصة رفضت منذ القاء القبض عليهم إحالتهم للتحقيق أو للمحاكمة . وأوضحت ان تلك الاجراءات تأتى استنادا لقانون أمن الدولة الصادر فى ٢٢ أكتوبر ١٩٧٤ والذى يجيز لوزير الداخلية ايداع المعتقلين المتهمين بنشاطات سياسية فى السجن لمدة لاتزيد على ثلاث سنوات وذلك دون تقديمهم للمحاكمة ، كما تتيح له اصدار أوامر بتفتيش مساكنهم واتخاذ أية اجراءات أخرى لجمع الدلائل واستكمال التحريات .

وأشار البيان إلى ان السلطات المختصة لاتزال ترفض الادلاء بأسماء المعتقلين خاصة اولئك الذين تم اختطافهم ــ على حد وصفها ــ فى بعض القرى مما أثار لدى ذويهم قلقا بالغا حول مصيرهم فى ظل تكتم أجهزة الأمن وانكارها لاجراءات احتجازهم . واضافت الشكوى ان تلك الاجراءات تأتى مخالفة لنص وروح الدستور المعلن عنه فى ديسمبر ١٩٧٣ فضلا عن مخالفتها الصارخة لما تضمنته المواثيق الدولية المعنية والتى لاتزال السلطات ترفض الانضمام لها . ولعل هذا المسلك يفسر حقيقة ان عديدا من التشريعات المنظمة للحريات فى البحرين جاءت على نحو يبعد كثيرا عن المعايير الدولية فيما يتعلق بكفالة حريات التعبير وحرية الاعتقاد وغيرهما من الحقوق التى اكد عليها العهد الدولى للحقوق المدنية والسياسية .

هذا وكان المعتقلون ــ حسبما تفيد الشكوى ــ قد طالبوا بأن يكفل لهم حق الرقابة القضائية عليهم لكشف النقاب عما اذا كان هناك قدر ولو ضئيل من

المشروعية على وضعية احتجازهم . وجدير بالذكر أن الشكوى كانت قد الحت على مدى تردى الأحوال المعيشية داخل السجون وخصت بالذكر سجن المنامع الواقع داخل العاصمة .

وقد سارعت المنظمة بمخاطبة السلطات فى البحرين معربة عن قلقها البالغ تجاه تلك الأنباء .. راجية إعادة النظر فى قضيتهم واتخاذ كافة الاجراءات الكفيلة بإتاحة ضمان تمتعهم بحق المحاكمة العادلة مع تبيان طبيعة التهم الموجهة اليهم وعن حقيقة الجرم الذى ارتكبوه .

هذا ومن المعروف ان البحرين من بين الدول العربية التى سبق لها وان ارسلت للمنظمة من خلال السلطات المعنية فيها عدة ايضاحات بناء على طلب المنظمة وذلك بخصوص شكاوى أخرى سبق للمنظمة ان تلقتها .

وبينما تتطلع المنظمة لأن تتلقى ايضاحا بشأن تلك القضية فإنها تأمل ان تطلق السلطات فى البحرين سراح المعتقلين اذا لم يكن بحقهم تهم بجرائم محددة أو احالتهم للمحاكمة اذا ماكانوا قد تورطوا فى الاتيان بأفعال تحمل تلك المخاطر .

هذا وما زالت المنظمة تتطلع لتلقى الرد وكشف حقيقة الأمر حول مصير هؤلاء المعتقلين .

○ العراق
العراقيون الأكراد اللاجئون الى تركيا بين التعسف العراقى والتركى

تستشعر المنظمة العربية لحقوق الانسان قلقا بالغا إزاء ما تتلقاه من شكاوى وتقارير تتعلق بالمخاطر الفعلية والمحتملة التى يتعرض لها مئات من المواطنين الاكراد ممن لجأوا لتركيا اذ تم ترحيل بعضهم واعادتهم عنوة للعراق وتسليمهم للسلطات المختصة بما يحمله ذلك من مخاطر على حياتهم خاصة وان الغموض يكتنف مصير اغلبهم كما رفضت السلطات العراقية اتاحة أى هامش أمام الصليب الأحمر للاشراف على تلك الاجراءات أو مراقبة سلامة الأشخاص المرحلين .

هذا وكانت الشكاوى الواردة للمنظمة وغيرها من المصادر المشار اليها قد تطرقت بشكل مفصل لوضعية اللاجئين الاكراد فى تركيا وأوضحت تعرضهم لاضطهاد مزدوج : مرة من جانب السلطات التركية وأخرى من جانب السلطات العراقية فالأولى ترفض — ضمن اجراءات اخرى — منحهم حق اللجوء السياسى لأراضيها بدعوى أنها تمنح هذا الحق للاجئين القادمين من أوروبا فحسب فى اطار التحولات التى تشهدها القارة الأوروبية فى الآونة الأخيرة وفى ضوء التزامها بالاتفاقية الدولية المتعلقة بوضعية اللاجئين والتى كانت تركيا قد انضمت اليها عام ١٩٥١ كما كانت قد اقرت فى ١٩٦٧ البروتوكول الملحق بالاتفاقية . كما يتعرض هؤلاء الاكراد لسلسلة أخرى من التعسف من جانب السلطتين التركية والعراقية .. ويتمثل ذلك فى صفة اللجوء المؤقت التى تمنح للاكراد من جانب السلطات التركية . وممارستها لبعض الضغوط لدفع اللاجئين مؤقتا من الاكراد للعودة لوطنهم وتتخذ تلك الضغوط عدة اشكال من بينها سوء المعاملة ، تخفيض التسهيلات المعيشية المتاحة خاصة الماء والطعام .

كما تفيد التقارير ان السلطات العراقية المختصة قد لعبت — بدورها — دورا فى مجال تعريض العائدين لمزيد من التعسف فضلا عن عدد آخر من الانتهاكات الصريحة والصارخة وفى مقدمة ذلك التعذيب ، والاختطاف والاعدام بعد إلقاء القبض على الأشخاص .

وقد افادت التقارير الواردة ومن بينها تقرير لمنظمة العفو الدولية « فى ظل مخاطر الترحيل الاجبارى من تركيا وانتهاكات حقوق الانسان فى العراق » ان عدد اللاجئين الاكراد الفارين لتركيا قد بلغ نحو ٢٧,٥٠٠ شخص . وأضافت ان هؤلاء فروا من العراق منذ نحو ٢١ شهرا بحثا عن ملجأ أو نجاة من القصف الكيماوى للقرى الكردية فى شمال العراق . كما اشارت تلك التقارير انه منذ ذلك الحين ظلت هذه الجموع بلا أى مظلة قانونية امام تعنت السلطات التركية فى منحهم حق اللجوء السياسى والاكتفاء فقط بمنحهم تصريحا مؤقتا للاقامة لحين الحصول على حق للاقامة بصفة دائمة فى قطر آخر .

هذا ومن المعروف انه بدءا من سبتمبر ١٩٨٨ أصدرت الحكومة العراقية خمسة قرارات بالعفو يتعلق اثنان منها بالخصوم السياسيين من الاكراد . الا انه فى سبتمبر ١٩٨٨ رفضت الحكومة العراقية السماح للجنة الدولية للصليب الأحمر أن تشارك كمراقب فى متابعة اجراءات تسليم الاكراد للسلطات العراقية المختصة بل وتواترت انباء عديدة منذ ذلك تشير لحالات اختفاء وتعذيب واعدامات لعديد من الاكراد العائدين وغيرهم من العراقيين ممن تلقفوا قرارات العفو وعادوا لأرض الوطن محاولين الاستفادة بتلك الاجراءات وانهاء غربتهم خارج الوطن .

ولما كانت المنظمة قد استشعرت قلقا بالغا من تلك الانباء فقد سارعت بمخاطبة السلطات العراقية المختصة ورجتها ايضاح حقيقة الأمر .. وكشف النقاب عن حقيقة مصير الاكراد العائدين لموطنهم وغيرهم ممن وردت انباء تفيد تعرضهم لمصير مشابه . بيد انها لم تتلق بعد أية ردود وما زالت تتطلع للتعرف على حقيقة أوضاع هؤلاء الأشخاص . هذا ومن المعروف أنه فى اعقاب قرار العفو الصادر فى سبتمبر ١٩٨٨ دعت الحكومة التركية اللجنة الدولية للصليب الأحمر لمتابعة اجراءات الترحيل والاشراف عليها . وقد أعلن متحدث باسم الصليب الأحمر قبول لجنته الاضطلاع بتلك المهمة الا انه عاد واعتذر عن ذلك فى ضوء رفض الحكومة العراقية السماح للجنة بالتدخل . وقد اخبرت الحكومة العراقية اللجنة الدولية للصليب الأحمر انه مادامت كل من العراق وتركيا ينعمان بعلاقات دبلوماسية فيما بينهما فمن الاجدى لهما ان يضطلعا بتلك المهمة على أسس ثنائية . وقد أحاطت الحكومة التركية وفداً لمنظمة العفو الدولية انها كانت قد حصلت على تعهدات شفهية من السلطات العراقية حول تأمين عودة هؤلاء اللاجئين من الاكراد وسلامتهم . هذا وقد اشارت التقارير ان الحكومة التركية بالرغم من انها قد تعهدت بدورها بان تسمح فقط برحيل اللاجئين ممن يرغبون فى ذلك الا ان عدة شواهد تشير الى أنها قد تورطت فى اعمال ترحيل تعسفى بما فى ذلك ترحيل اشخاص عدلوا عن قرارهم بالعودة بعد تعرض بعض من سبقوهم للتنكيل . ويبلغ عدد من دفعوا للعودة قسراً لأرض الوطن نحو ١٩٠٠ شخص من الاكراد وذلك فى ٦ أكتوبر ١٩٨٨ .

وفى الوقت نفسه واصلت السلطات التركية منعها للجنة الدولية للصليب الأحمر لممارسة أى دور فى مجال تقديم خدمات للاجئين داخل المخيمات التى يسكنونها . فمنعتها من القيام بزيارات دورية للمخيمات كما احتكرت حق منح تصاريح العمل لمن يرغبون فى القيام بأعمال خارج حدود مخيماتهم لأسباب تتعلق بالسعى وراء الرزق . كما حالت الحكومة دون السماح للجنة بكفالة أى شكل من اشكال الحماية القانونية للسكان من اللاجئين .

الا ان تطورا ايجابيا قد حدث منذ سبتمبر ١٩٨٨ تمثل فى السماح للصليب الأحمر الدولى بالقيام بست زيارات رسمية لمخيمات اللاجئين . وجدير بالذكر أن اللجنة الدولية للصليب الأحمر كانت قد اعربت عن قلقها بشأن سوء الظروف المعيشية والتكدس وانعدام الشروط الصحية الواجبة ، خاصة فى مخيم كيزيلتيبى بالقرب من ماردين .

وترى المنظمة ان قرارات العفو المتتالية التى رحب بها الرأى العام ودوائر حقوق الانسان بحاجة لان تتسق معها باقى الاجراءات فتأتى مكملة لها وغير منتقصة من الروح التى سادتها والكفيلة بأن تعود بالنفع على الشعب العراقى اجمالا بطوائفه وقطاعاته المختلفة ، والتى بمقتضى ذلك سوف تنعم بحق مباشرة حقوقها كاملة ، وفى مقدمتها حق المواطنة والتمتع بحقوق متساوية وفق المعايير التى تضمنتها الاتفاقيات الدولية ذات الصلة ، والتى كان العراق سباقا فى مجال الانضمام اليها .

○ سوريا
مزاعم حول وفاة معتقل سياسى

تبادلت المنظمة العربية لحقوق الانسان التشاور مع لجنة المحامين المعنية بحقوق الانسان وذلك فى أعقاب تلقيها لخطاب عاجل من جانب الأخيرة حول القضية المتعلقة باعتقال ثلاثة مواطنين فى سوريا خلال مارس ١٩٩٠ وما تردد حول وفاة أحدهم فى السجن وتسليم جثته لذويه .

وكانت لجنة المحامين المعنية بحقوق الانسان قد ارسلت للمنظمة القضية الخاصة باعتقال كل من منير فرنسيس (مهندس يبلغ من العمر ٣٠ عاما) وسمير حداد (مهندس يبلغ من العمر ٣٣ عاما) ويوسف غيث (طالب بكلية الهندسة وعمره ٢٧ عاما) . واضافت أنها تلقت أنباء تفيد وفاة الأول وهو منير فرنسيس بعد نقله لمستشفى المواساة المدنية بدمشق وذلك خلال يومى ١٤ و ١٥ ابريل . وأوضحت ان لديها تقارير تشير الى انه كان يعانى لدى وفاته من نزيف داخلى وان جثته كشفت عن آثار للضرب والتعذيب . واشارت الى ان الطبيب المسئول عن متابعة حالته فى المستشفى قد رفض عند سؤاله من جانب السلطات المختصة ان يزعم بأن الوفاة كانت طبيعية . وعلى اثر ذلك جرى اعتقاله وان كان من غير المعروف مكان احتجازه . وطالبت لجنة المحامين بسرعة اجراء تحقيق فى أسباب الوفاة والكشف عن نتائج هذا التحقيق للرأى العام ، ومحاكمة الجناة ممن تورطوا فى ممارسة هذا التعذيب .

وقد اضافت التقارير الواردة للمنظمة العربية لحقوق الانسان ان حقيقة مصير المعتقلين الآخرين غير معروفة وان كانت هناك معلومات تشير الى ان المعتقل سمير حداد قد تم نقله للمستشفى فى دمشق وأودع فى العناية المركزة لمدة أربعة أيام لمعاناة من ألم فى المرارة . اما بخصوص المعتقل الآخر وهو يوسف غيث فتفيد الانباء الواردة انه قد تعرض لمعاملة مهينة وحاطة بالكرامة ، وذلك لمجرد انه أخ لمعتقل آخر يدعى بسام ، كان قد اعتقل فى ١٩٨٧ بتهمة عضوية مكتب الحزب الشيوعى المحظور نشاطه . ويأتى هذا الاجراء — وهو ليس الأول من نوعه — مواكبا لاجراءات اخرى شبيهة حيث تُقدم السلطات على احتجاز أى شخص من أفراد أسرة المطلوب أو المطارد لممارسة الضغط المعنوى على المعتقل للادلاء باعترافات أو ارشاد جهات الأمن على غيره من الأعضاء المشتبه فى عضويتهم لتنظيمات غير شرعية أو بغية دفع المطارد لتسليم نفسه للسلطات .

وأوردت لجنة المحامين فى هذا الصدد مشاعر القلق التى تساورها واشارت لمجموعة المطالب التى كانت قد عبرت عنها فى خطاب وجهته للسيد وزير العدل السورى دعته فيه لحث الجهات المعنية على التقيد بما ورد من احكام فى العهد الدولى للحقوق المدنية والسياسية خاصة ما ورد فيها حول منع التعذيب وغيره من صور الاهانة وسوء المعاملة وكفالة حق المحاكمة المنصفة لكافة المحتجزين . والحث فى هذا المجال على ان تلك الأحكام هى التزامات يجب التقيد بها وذلك بالنظر إلى أن سوريا طرف فى العهد الدولى وسبق لها الانضمام اليه .

وقد سارعت المنظمة العربية لحقوق الانسان فور تلقيها تلك الأنباء باجراء اتصالات مع السلطات المعنية مشيرة لقلقها البالغ بشأن ماتردد حول وفاة المعتقل منير فرنسيس معربة عن تطلعها فى ان تجرى السلطات تحقيقا عاجلا فى الامر للتعرف على أسباب الوفاة ومحاسبة المتورطين فى ذلك واتخاذ التدابير الكفيلة بحماية كافة المعتقلين من هذا المصير . كما ضمت صوتها للجنة المحامين فيما يتعلق بالافراج عن الطبيب الذى رفض اعطاء شهادة منافية لما ارتضاه ضميره . وكذلك الافراج عن كل من سمير حداد ويوسف غيث ما لم تكن هناك تهم بجرائم محددة منسوبة اليهما . كما ناشدت المنظمة السلطات المعنية كفالة محاكمة عادلة لهما اذا ما تبين ارتكابهما لأعمال تخالف القوانين المعمول بها .

ولا تزال المنظمة تتطلع لتلقى ايضاح من السلطات المختصة فى سوريا بشأن حالة وفاة منير فرنسيس وأسباب اعتقال المواطنين الآخرين ، والتدابير الوقائية التى سوف يُنظر فى توفيرها للحيلولة دون تكرار هذا الانتهاك الصارخ وهو انتهاك الحق فى الحياة .

○ الأرض المحتلة
اعتقال زوجة عمدة الناصرة

ورد للمنظمة العربية لحقوق الانسان شكوى بشأن اعتقال السيدة نائلة توفيق زياد من مدينة الناصرة فى الأرض المحتلة ، وهى قرينة عمدة مدينة الناصرة السيد توفيق زياد أحد الشعراء الفلسطينيين المعروفين فى الوطن العربى . وأفادت الشكوى ان اجراءات اعتقال السيدة نائلة تمت تحت دعاوى اسرائيلية تضمنت إتهامها بتبنى نهج إرهابى وآراء من شأنها احداث اضرار جسيمة بالأمن الاسرائيلى وذلك فضلا عن اتهامها بالدعم المستتر لمنظمة التحرير الفلسطينية .

وجدير بالذكر انه فى أعقاب اعتقالها تم اجراء مزيد من الاعتقالات بحق عشرات من الناس لأنهم تجاسروا على التعبير عن تضامنهم السلمى معها ومع قضيتها . ومن المعروف أن الاجراءات الاسرائيلية فى هذا الشأن تأتى فى تعارض كامل مع الضمانات الدولية والتى نصت عليها الاتفاقيات ذات الصلة بما فى ذلك مخالفة ماتضمنته إتفاقية جنيف من ضمانات تم الالحاح على تطبيقها فى زمن الحرب .

وقد أجرت المنظمة عدة اتصالات مع عدد هام من المنظمات الدولية المعنية بحقوق الانسان فى مقدمتها منظمة العفو الدولية ، ولجنة المحامين الأمريكيين ، ورابطة الحقوقيين الدولية ، ومنظمة رقابة حالة حقوق الانسان فى الشرق الأوسط .

وطالبت المنظمة خلال اتصالاتها السريعة بمساندة قضية السيدة نائلة توفيق زياد والتأكيد على احالتها للمحاكمة وذلك أمام محكمة تتوافر فيها معايير العدالة الدولية .

أطفالنا الفلسطينيون فى الأرض المحتلة .. شهادة أمريكية

فى الوقت الذى توشك فيه الانتفاضة ان تدخل شهرها الثلاثين سجل مراقبو « المنظمة الامريكية لانقاذ الأطفال » تصعيدا خطيرا فى سلسلة الانتهاكات التى تمارسها سلطات الاحتلال الاسرائيلى تجاه الأطفال الفلسطينيين فى الأراضى المحتلة . ففى تقرير مفصل من أربعة أجزاء ، بادرت المنظمة الامريكية لانقاذ الأطفال ومقرها القدس الشرقية — الى اعداد دراسة وافية لتعكس أوضاع حقوق الأطفال تحت الادارة الاسرائيلية ، شاركت المنظمة السويدية لانقاذ الأطفال Rädda Barnen فى دعم التقرير . وتعمل المنظمتان جاهدتان على الدعوة الى تصديق اتفاقيات الأمم المتحدة الخاصة بحقوق الطفل ، ومن ثم العمل والالتزام بتلك الاتفاقيات ، وتتصدر حماية الأطفال فى حالات الحرب والمنازعات المسلحة قائمة اهتماماتهما . كما تتركز أهدافهما على توثيق الأوضاع الراهنة فى الأراضى المحتلة وتعميق خدماتهما الاجتماعية والانمائية فى القطاع والضفة .

يتضمن التقرير فى الجزءين الأول والثانى ، دراسة تفصيلية حول جرائم القتل والجرح وسياسة تكسير عظام وأطراف الأطفال . ويسجل الجزء الثالث تحقيقاته حول الممارسات القمعية وأساليب العقاب الجماعى التى لجأت اليها سلطات الاحتلال الاسرائيلى ازاء الأطفال الفلسطينيين . كما عرضت للآثار الاجتماعية السلبية المترتبة على تدهور الأوضاع فى المنطقة . بينما يبحث الجزء الرابع والأخير ظاهرة احتجاز الأطفال فى السجون الاسرائيلية ثم ترحيلهم وأمهاتهم عبر الحدود الى الأردن .

ويستهل التقرير مقدمته بالاشارة الى معظم المؤسسات والمنظمات العاملة فى مجال حقوق الأطفال التى تتجنب اظهار العلاقة الوثيقة بين أساليب العنف والقمع التى تنتهجها الحكومات ومايترتب على تلك الانتهاكات من اثار ونتائج على أوضاع الأطفال ، خشية اتهامهم بالانتماء الى تنظيمات سياسية ، أو تعرضهم للطرد من قبل الدولة المضيفة .

ويتضمن التقرير تقديرات استقرائية ونماذج حية لأطفال وصبية دون السادسة عشرة كانوا قد سقطوا برصاص قوات الاحتلال أو نتيجة تعرضهم للغازات السامة أو للضرب المبرح حتى الموت . كما يسجل آلاف الاصابات التى جرى جمع المعلومات الخاصة بها من المستشفيات والمراكز الطبية .

ويتضح من خلال التحقيقات الواردة ان معظم الضحايا من الأطفال قد اصيبوا بعيدا عن عمليات قذف الحجارة وأنهم تعرضوا لذلك لمجرد قيامهم بانشاد أغانى وطنية أو التلويح بعلامة النصر والمشاركة فى المظاهرات ، الامر الذى أسفر عن استشهاد ١٠٦ أطفال ، اثبتت التحقيقات ان ٦٦ منهم قتلوا خارج نطاق عمليات قذف الحجارة . هذا فى الوقت الذى تحاول فيه الجهات المسئولة تصوير الانتهاكات الواقعة كوقائع استثنائية . وتتضمن تلك المزاعم ان الجنود يلجأون الى فتح النيران على الأطفال بحجة تعرض حياتهم للخطر .

كما جاءت تقديرات المراقبين لمجمل عدد الأطفال المصابين ، والذين تستلزم حالاتهم الخضوع للرعاية الطبية اللازمة ، مابين ٥٠٠٠٠ الى ٦٣,٠٠٠ من بينهم ٦,٥٠٠ إلى ٨,٥٠٠ كانوا قد أصيبوا برصاص الجنود . وتتراوح اعمارهم بين ٣ سنوات و ١٥ سنة . كما لاحظ الخبراء ان ارتفاع نسبة الأطفال المصابين برصاص الجنود فى العام الثانى مقارنة بالعام الأول الى ٥٠٧٪ ، فيما يقدر ارتفاع نسبة اصابات الأطفال الذين لاتتجاوز أعمارهم العاشرة بـ ١,٤٠٠٪ .

ويضيف التقرير ان استخدام الغازات السامة المسيلة للدموع وعلى الأخص فى الأماكن المغلقة ، قد نتج عنها اصابة مابين ١٠,٦٠٠ إلى ١٣,٢٠٠ طفل . هذا فى الوقت الذى تنفى فيه التصريحات الرسمية نفيا قاطعا استخدام القوات للغازات السامة . كما تدعى ان هذا الاجراء يخضع للرقابة المشددة هذا وتكشف الدراسة ان التقارير الرسمية قد استبعدت ضحايا الغازات السامة من مجمل احصاءاتها عن الجرحى والمصابين وذلك فى اطار تجاهل أجهزة التحقيق الاسرائيلية لظاهرة ارتفاع عدد الضحايا من الأطفال باستثناء قضايا فردية كانت قد لقيت اهتماما إعلاميا ، بالرغم من توافر التقارير الطبية المستخرجة من المستشفيات والمراكز العلاجية التابعة للادارة المدنية لدى السلطات . وعلى الجانب الآخر ، نادرا مايتم احالة الجنود الى التحقيق أو الخضوع لأية قواعد رقابية أو اجراءات عقابية باستثناء حالات فردية تفاديا لردود الفعل العالمية .

وتتناول الدراسة ظاهرة احتجاز الأطفال والظروف والمبررات والمزاعم المحيطة بذلك الاجراء التعسفى . كما تطرح بعض الملامح المتعارف عليها اثناء الاستجواب ومايتعرض له شهود العيان من اساليب قمعية . وفى اطار الانتهاكات تنتقل الى تفشى ظاهرة اخرى وهى تعرض الأطفال للضرب المبرح حتى الموت فيقدر عدد الأطفال المصابين مابين ٢٣,٦٠٠ و ٢٩,٩٠٠ طفل دون سن العاشرة ، تتركز اصاباتهم فى منطقتى الرأس والرقبة .

ويصف المراقبون انتهاكات حقوق الانسان كدائرة مغلقة ذات ثلاث حلقات ، تتمثل الأولى فى سياسات الحكومة الاسرائيلية وتشير الحلقة الثانية الى سلوك الجنود ازاء المواطنين الفلسطينيين اما الحلقة الثالثة فتنطوى على استهانة المحققين العسكريين بحجم الانتهاكات الواقعة مما لايتناسب مع ضآلة العقوبات الصادرة فى حق الجنود .

ويتضمن التقرير أثر العقوبات الجماعية على الأطفال فيشير الى أن العقوبات الاقتصادية أفضت الى ظاهرة تشغيل الأطفال تحت وطأة ظروف تتسم بالخطورة يتعرضون خلالها لتهديدات وضرب شرطة الحدود . والى تشريد مايقرب من خمسة آلاف مواطن نصفهم من الأطفال من جراء عقوبة هدم المنازل . وإنتهاك حق الأطفال فى التعليم من جراء غلق وهدم بعض المنشآت التعليمية أو تحويلها إلى مراكز للاحتجاز واعتبار لجان التعليم الشعبى خارجة عن القانون . وإلى ترحيل ٢٥٠ شخصا معظمهم من الأطفال مع أمهاتهم بين مايو وديسمبر ١٩٨٩ .

والمنظمة العربية لحقوق الانسان التى تعرب عن تقديرها البالغ لهذا التقرير ، تود ان تلفت الانتباه الى ماكشفه من تناقض صارخ حول تقرير وزارة العدل الاسرائيلية بشأن مشاركة الأطفال فى الانتفاضة .. ومئات التصريحات والمزاعم الصادرة عن الادارة الاسرائيلية والجيش .

كما تعتبره بمثابة دعوة عاجلة الى المجتمع الدولى للقيام بمسئولياته لوقف الانتهاكات الاسرائيلية التى تجاوزت كافة المعايير والمقاييس الدولية .

تقرير من صنعـــــــــاء

مع الحدث الكبير ـــ الوحدة اليمنية ـــ يجرى اعادة صياغة الأطر التشريعية والقانونية فى اليمن ، اتصالا بدمج شطرى البلاد من ناحية ، وبالتوجهات التى تضمنها الدستور الجديد من ناحية أخرى . ومن بين التشريعات المطروحة للبحث الآن اثنان من أهم القوانين التى تنظم الحقوق والحريات الأساسية للموطنين وهما قانونا تنظيم الاحزاب والمنظمات السياسية ، والصحافة .

فى هذا الواقع المتغير ، تتابع المنظمة باهتمام بالغ مسار حقوق الانسان فى اليمن ، كما تسعى للتعريف بوجهة نظرها أولا بأول بشأن هذه التطورات . وفى برقية التهنئة التى حملت توقيع رئيسها ، وأمينها العام للسيد الرئيس على عبد الله صالح حرصت على التعبير عن طموحها فى أن تتعزز حقوق الانسان فى نسيج الواقع الجديد ، وأوضحت « أن خبرة التجربة أقنعتنا بأن تعميق الديمقراطية ، وتأكيد المشاركة الشعبية ، والمصارحة ، والاحترام الكامل لحقوق الانسان هى خير حافظ للوحدة » . كما عبر مجلس أمناء المنظمة فى بيانه الصادر عن اجتماعه الأخير فى عمان عن « دعمه وتفاؤله لأن تترسخ مسيرة التعددية والديمقراطية فى اليمن الموحد » . وانتهزت المنظمة أول مناسبة لتوفد مبعوثا للتعرف على مسار حقوق الانسان فى الواقع اليمنى الجديد . وفيما يلى تقرير مبعوث المنظمة :

كانت الدراسة الأولية التى أجرتها المنظمة عقب اعلان الوحدة اليمنية قد انتهت الى افتراض ان الاطار المنبثق عن الواقع الجديد ينطوى على عناصر ايجابية لمسار حقوق الانسان ، ولكنه ينطوى أيضا على مخاوف مشروعة فى عدد من المجالات يجدر التنبيه اليها مبكرا . وأن خير دور يمكن أن يؤديه العاطفون على قضايا حقوق الانسان فى اليمن ، بل والعاطفون على قضية الوحدة ذاتها هو الالحاح على تصفية أى مظاهر سلبية قد تنشأ ، حتى لاتتفاقم وتؤدى الى اثار لاتحمد عقباها على القضيتين المترابطتين .

وقد حددت المجالات المحتملة لهذه القضية فى ثلاثة ، هى : التعددية السياسية والحرية كجزء من حق المشاركة فى ادارة الشئون العامة ، والآثار المترتبة على تطبيق قوانين وتشريعات موحدة فى واقع متباين فى مستوياته الاجتماعية والاقتصادية ، واخيرا فى مجال المعادلة بين الحريات والأمن . وقد اجريت حوارا تفصيليا ، مع كل من التقيت بهم ، لاختبار هذه الفرضيات سواء بالتأييد أو النفى .

١ ـــ التعددية السياسية والحزبية

كانت التعددية السياسية والحزبية ، التى بشر بها دستور اليمن الجديد ، الذى ووفق عليه من جانب البرلمان وينتظر الاستفتاء الشعبى ، هى معقد الرجاء ، والقلق أيضا من جانب كل من التقيت بهم .

وكانت الشكوك تتراوح بين توقع عدم تنفيذ الوعد من أساسه واستخدام الوسائل التقليدية المعروفة فى النكوص عنه ، وبين اخراج الفكرة الى حيز التنفيذ بعد تفريغها من محتواها بحرمان قوى معينة من المشاركة على النحو المطبق فى كثير من البلدان العربية ، وتكريس الانقسامات داخل الحركة السياسية الناشئة وتفتيتها بحيث تصبح عديمة الجدوى والتأثير .

والشواهد التى يسوقها أصحاب هذه الشكوك تتمثل فى الدور الذى لعبته لجنة التنظيم السياسى فى تعطيل وضع صيغة التعددية موضع التنفيذ ، ومحاولتها ـــ رغم عدم اختصاصها ـــ دعوة « ثلاثة ممثلين عن كل حزب أو تنظيم سياسى للتحاور » لفتح الباب امام ادعاءات التمثيل دون تنظيم مسبق ، وبالتالى تفتيت الاحزاب والقوى السياسية . الامر الذى أسفر عن مقاطعة القوى الرئيسية لهذه الدعوى . وتوقف اعمال اللجنة . وكذلك الحاح الخطاب السياسى من جانب وسائل الاعلام الرسمية على التشكيك فى جدوى العمل السياسى فى اطار « التشرذم » بين عدد كبير من الاحزاب ، ومهاجمة الفكرة بأشكال مختلفة .

أما الاتجاهات السائدة فى مواجهة هذه المشكلة فتتراوح بدورها بين ضرورة الالحاح الصبور والحوار المستمر لتأكيد مبدأ التعددية والامتناع عن اتخاذ مواقف حادة تبرر ردود فعل عنيفة حتى تترسخ الفكرة وتأخذ مساراً يصعب التراجع عنه . وفى تقديرهم ان هذا النهج لو استمر حتى نهاية الفترة الانتقالية فسوف تتجذر الحركة السياسية فى الواقع بما يستحيل معه تجاهلها .. وبين الضغط بكل ما فى وسعهم فى هذه المرحلة ـــ التى يتشكل فيها الواقع الجديد ـــ لخلق وقائع سياسية صحيحة لأن تأسيس واقع صحيح ايسر من مقاومة حقائق موجودة .

على أية حال ففى رأيى أن مشكلة التعددية فى البحث ليست فقط مشكلة العلاقة بين السلطة والمعارضة وإن كان هذا أهم جوانبها ولكنى أعتقد أن جزءاً أساسيا منها هو مشكلة العلاقة بين الأحزاب وبعضها ، وداخل كل تنظيم حزبى . واستطيع القول ـــ دون مجازفة كبيرة ـــ ان تنظيمات عاشت العمل السرى لسنوات عديدة تعانى أمراض العمل السرى المعروفة بكل أشكالها وتحتاج ملاءمات متراكمة حتى تستطيع أن تتعافى .

٢ ـــ تشريعات موحدة فى واقع متباين :

كان من الواضح ان هذه المسألة تمثل موضع قلق لدى الكثيرين . فكما هو معروف ، فقد سبق ان ترتب على تباين الواقع السياسى ـــ الاجتماعى بين شطرى البلاد اطارات تشريعية مختلفة ، وتباين مماثل فى مستوى التشريع والحقوق المكفولة . وكانت مباحثات الوحدة قد توصلت فى احدى مراحلها الى اقرار مبدأ المحافظة على المكتسبات التى تحققت فى أى من شطرى البلاد وتمديدها للشطر الثانى . لكن الواضح حتى الآن ان المعالجة العملية لم تستطع ان تحقق مثل هذا المبدأ فى بعض الأمور التى فرضت نفسها ، بينما تثور مخاوف حول أمور أساسية أخرى لم تتعرض للاختبار بعد .

ومن بين الأمور التى يشار اليها هنا قضية « الدعم » ، فالشطر الجنوبى كان يقدم دعما للسلع الأساسية فى اطار رؤيته للقضية الاجتماعية ، بينما كان الشطر الشمالى ، الذى يطبق الاقتصاد الحر لايقدم مثل هذا الدعم وقد أدى ذلك الى تدفق السلع المدعومة من الجنوب الى الشمال ، وبينما اتجه النظام الموحد الى رفع الدعم عن السلع فى الجنوب ، وبحث زيادة الرواتب والأجور بدلا من تمديد نظام الدعم للشمال ، فقد ترتب على ذلك نقل واسع للسلع المدعومة من الجنوب للشمال ، وطفرة فى أسعار هذه السلع فى الجنوب ، وتضاعف بعضها (مثل تضاعف سعر اللبن من دينار ونصف الى ثلاثة دنانير) . وفاقم من هذه الظاهرة ـــ وفقا لبعض التحليلات ـــ ان

(يتبع ص ١٠)

(تقرير من صنعاء « تابع »)

تحديد سعر الصرف بين الريال (الشمالى) والدينار (الجنوبى) لم يراع طبيعة التقييم فى بيئتين اقتصاديتين مختلفتين ـــ أى الفارق بين القوة الشرائية لكل من العملتين فى مجتمع يأخذ بالنظام الحر ، و آخر يأخذ بالسعر الاجتماعى للسلع .

فى مثل هذه الأمور كان بديهيا ان يكون هناك ردود فعل احتجاجية مثل المسيرات ، والنقد الصحفى وقد ذكر كل من التقيت بهم ان ممارسة النظام ، الذى لم يعتد قبول مثل هذه الاحتجاجات ـــ كانت سلبية ، فاعتبر الاحتجاجات عملا تخريبيا ضد الوحدة ، كما حاول وقف صحيفة « العمال » التى قادت الاتجاه النقدى تجاه هذه الأمور لولا وساطات أسفرت عن تخلى النظام عن هذه الخطوة .

٣ ـــ المعادلة بين الحرية والأمن :

تطرح خبرة التجارب السابقة هذه القضية كمصدر محتمل لتشريعات وممارسات تضيّق من هامش الحريات لحساب الاعتبارات الأمنية ، وبينما تميل النظم عادة لتغليب اعتبارات الأمن ، يظل الوصول الى توازن معقول وقفا على درجة وعى الرأى العام والآليات المتاحة امامه لتأكيد التوازن .

ويشغل هذا الهاجس حيزا كبيرا فى الجدل المثار فى الواقع اليمنى الجديد فى ضوء اختلال هذا التوازن . والأخبار هنا مازالت فى مرحلة يصعب تدقيقها ، فمقابل اعلان الحكومة عن حل الأجهزة الأمنية الخاصة ودمجها فى وزارة الداخلية ، تتردد انباء كثيرة عن ترشيحات سرية لأفراد للعمل فى أجهزة أمنية غير واضحة ، وبينما اعلنت السلطات عن اعدام الملفات الأمنية السابقة للسياسيين وفتح صفحات جديدة للمشاركة ، تؤكد مصادر حزبية استمرار الاحتفاظ بالملفات السابقة وتسمى بين ذلك اسماء محددة وصل الى علمها استمرار الاحتفاظ بملفاتهم .. الخ .

اما الأجهزة الأمنية ذاتها والتى لم تستطع ان تتكيف مع الواقع الجديد بعد ، فتقوم باختبارات للقوة للحفاظ على مظاهر سلطتها السابقة على التغييرات الأخيرة . وخلال زيارتى القصيرة وقع أحد هذه الاختبارات حيث اعتدى بعض ضباط الشرطة على احد المحامين فى الجنوب ، ورغم احتجاج المحامين واصدار النائب العام قرارا بتوقيف المسئولين والتحقيق معهم ، وبدء مباشرة التحقيقات ، اصدر مأمور القسم قراراً بالإفراج عن المسئولين الموقوفين وحفظ الموضوع . مما اضطر نقابة المحامين الى تسيير مسيرات ، وتدخل رئاسة الدولة لاعادة الأمور الى نصابها لتنفيذ قرارات النيابة العامة .

تلك باختصار هى الاستخلاصات التى لمستها خلال حواراتى المتعددة ، والتى حاولت أن تشمل اكبر قدر من التنوع فى التعبير السياسى . ويبقى أن أوضح ـــ حتى لايقع التباس فى الفهم ـــ أن هذه الهواجس ، كما فهمتها ، هى جزء من رؤية لواقع يراد له أن يتعزز ، و أن يتطور فى ظل استبشار عام بالتطور فى سياق حقوق الانسان .

الصومال : آمال واهية .. و وقائع خطيرة

يطرح النظام الصومالى منذ بضعة أشهر مراجعة نقدية لسياساته وانظمته ، تشمل ـــ وفق الخطاب السياسى الصومالى ـــ تحولا من « الاشتراكية » إلى « الديموقراطية » ، ومراجعة للتوجهات السياسية والاقتصادية . وقد اسفرت هذه المراجعة عن تشكيل لجنة لوضع دستور جديد يقر مبدأ التعددية السياسية ، والاتجاه لوضع قانون جديد للاحزاب يسمح بمشاركة حزبية متنافسة ، وتشكيل لجنة عليا للحوار الوطنى مع القوى المعارضة فى الداخل والخارج . وأخرى تنظر فى السياسات الاقتصادية والأمنية .

والبرنامج الزمنى المطروح ـــ وفقا لتصريحات المسئولين الصوماليين ـــ هو طرح الدستور الجديد للاستفتاء فى أكتوبر / تشرين الأول القادم ، واجراء انتخابات برلمانية وبلدية فى فبراير / شباط ١٩٩١ .

وطبقا لاهتمامات المنظمة ، فقد كان حريا بهذه الوعود ان تثير الارتياح والتفاؤل ، بعد التردى الجسيم الذى شهده مسار حقوق الانسان فى الصومال خلال الأعوام الأخيرة ، بيد أن الثابت للمنظمة ان هذه المراجعات ما زالت حتى الآن مجرد وعود لم تترجم الى تشريعات و لم تنعكس فى الممارسة التى ما زالت تمضى من سيىء إلى اسوأ .

ففى خلال شهرى يونيو / حزيران ، يوليو / تموز شهدت الصومال اعتقالات لستة وأربعين شخصية سياسية بارزة ألقى القبض عليهم فى منتصف يونيو / حزيران بتهمة توقيع بيان ينتقد الحكومة ويدعو لتشكيل حكومة انتقالية للعمل على اعادة القانون والنظام وقدم هؤلاء لمحكمة أمن الدولة التى برأتهم لعدم كفاية الأدلة فى منتصف يوليو / تموز .

وفى السادس من يوليو / تموز ، اطلق حرس الرئيس الصومالى النار على متفرجين فى استاد مقديشيو خلال افتتاح بطولة اقليمية لكرة القدم . فقتل واصاب عددا كبيرا من الأشخاص يتراوح بين ٧ قتلى ، و١٨ جريحا وفقا للبيانات الصومالية الرسمية ، و٦٥ قتيلا ومائتى جريح وفقا لمصادر ديبلوماسية وتقارير صحفية .

وفى منتصف يوليو / تموز اطلقت قوات الأمن النار على متظاهرين احتشدوا حول محكمة أمن الدولة اثناء محاكمة السياسيين المتهمين باصدار بيان ضد الحكومة . وسقط عدد آخر من القتلى والجرحى لم يمكن التحقق منه .

وتأتى مثل هذه الحوادث المتتالية وسط واقع متردى فى مسار الحرب الأهلية فى الشمال ، واستمرار القتل والتدمير والخراب ، ووقف برامج التنمية ، ومشكلات اللجوء والاغاثة ، الامر الذى يقع برمته فى مصاف المآزق الكبرى فى المنطقة .

لقد كانت هذه التطورات موضع قلق المنظمة العربية لحقوق الانسان وكافة دوائر حقوق الانسان فى العالم كله ، كما كانت موضع ادانة من جانب المجموعة الأوربية رسميا ، أما فى وطننا العربى فقد ظلت الحكومات العربية على صمتها المعتاد ، اما الصحافة العربية التى تناولتها ، فقد تناولتها من موقع اخبارى وكأن مايجرى يقع فى كوكب اخر .

من أخبار المنظمات العربية لحقوق الانسان

المنظمة تصدر تقريرها السنوى الرابع

أصدرت المنظمة تقريرها السنوى لهذا العام عن « حالة حقوق الانسان فى الوطن العربى عام ١٩٨٩ » ، يعكس التقرير رؤية المنظمة لحالة حقوق الانسان فى الوطن العربى على المستويين التشريعى والتطبيقى .

ينقسم التقرير الى ثلاثة أقسام يعنى الأول ــ وهو المقدمة ــ بتوضيح رؤية شاملة لهذه الحالة ، ويقدم الثانى دراسات تفصيلية لأقطار الوطن العربى ، ويستحدث التقرير ــ لأول مرة ــ معالجة للحركة العربية لحقوق الانسان فى الوطن العربى بمعناها الواسع .

بهذه المناسبة دعا الأستاذ محمد فائق أمين عام المنظمة لمؤتمر صحفى فى ٢٥ /٧/ ١٩٩٠ ، شارك فيه لفيف من ممثلى وكالات الأنباء والصحافة العالمية والعربية .

قدم الأمين العام عرضا موجزا للخطوط العامة للتقرير والتعريف بالمنظمة وأنشطتها ، كما أجاب على استفسارات المشاركين التى تركزت على تقييم المنظمة للاتجاهات الخاصة بالتعددية فى الوطن العربى وحالات التعذيب ومدى استجابة الحكومات العربية لمداخلات المنظمة والتغير الذى طرأ على موقفها بما أتاح حصول المنظمة على الصفة الاستشارية فى الأمم المتحدة .

وزعت الأمانة العامة خلال المؤتمر خلاصة للتقرير السنوى للمنظمة بالانجليزية كان قد أعدها مكتب المنظمة بجنيف .

و اراب أفيرز تصدر عددا خاصا عن حقوق الانسان

أصدرت مجلة « جورنال أوف آراب افيرز Journal of Arab Affairs ــ مجلة نصف سنوية ــ عددا خاصا عن « حقوق الانسان فى الوطن العربى » شارك فيه الأستاذ أديب الجادر رئيس المنظمة والأستاذة نهاد سالم والأستاذة انعام المفتى والدكتور محمد السيد سعيد بالاضافة الى فريق العمل فى حملة المنظمة لاطلاق سجناء الرأى . تضمن العدد الخاص مقدمة وتقديما لتقرير المنظمة السنوى وتحليلا لحملة المنظمة لإطلاق سراح سجناء الرأى وتقريرا عن حقوق المرأة فى الوطن العربى وآخر عن حقوق الطفل ودراسة عن قضية الأولويات فى مجال حقوق الانسان فى العالم الثالث . أشرف على اعداد العدد الخاص الأستاذ أديب الجادر .

المنظمة المصرية لحقوق الانسان تصدر تقريرا خاصا حول حرية الرأى والتعبير بمصر

أصدرت المنظمة المصرية لحقوق الانسان (فرع المنظمة العربية بمصر) تقريرا خاصا حول « حرية الرأى والتعبير فى مصر » .

تناول التقرير الذى يقع فى ٣٥ صفحة الاطار الدستورى والقانونى لحرية الرأى والتعبير فى مصر وألقى الضوء على وضعها الفعلى خلال السنوات ١٩٨٨ ــ ١٩٩٠ . كما تضمن التقرير ملحقا باسماء الكتاب والصحفيين الذين تعرضوا لاعتداءات أمنية خلال تلك الفترة .

الداخلية التونسية تحتج على بيان الرابطة التونسية حول الانتخابات

أثار بيان أصدرته الرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الانسان حول الانتخابات البلدية بتونس احتجاج وزارة الداخلية التى سعت الى استدعاء الدكتور منصف المرزوقى رئيس الرابطة حيث كان يشارك فى ذلك الوقت فى اجتماعات مجلس أمناء المنظمة بالعاصمة الأردنية . وكانت الرابطة التونسية قد اشارت فى بيانها الى ما اتسمت به هذه الانتخابات من قلة المشاركة الناجمة عن غياب التنافس فى العملية الانتخابية ، وأوضحت ان الانتخابات لم تقدم اضافة للتجربة الديمقراطية وكانت بمثابة فرصة ثمينة اهدرت لدفع المسار الديموقراطى وطالبت السلطة بسد الفجوة المتزايدة بين القول والفعل عبر مشاركة كافة القوى الديمقراطية ووضع برنامج مشروع متكامل لدمقرطة المجتمع ومؤسسات الدولة دمقرطة كاملة .

و الرابطة تنظم ندوة حول حقوق الطفل الافريقى

تنظم الرابطة التونسية لحقوق الانسان ندوة بتونس حول حقوق الطفل الأفريقى بمناسبة اليوم الأفريقى لحقوق الانسان وذلك خلال الفترة من ١٨ ــ ٢٠ أكتوبر ١٩٩٠ . وسوف يدعى الى هذه الندوة رؤساء الروابط والمنظمات الأفريقية المعنية بحقوق الانسان .

تستهدف الندوة مناقشة الاتفاقية الدولية لحقوق الطفل التى أقرتها الأمم المتحدة فى ٢٠ نوفمبر ١٩٨٩ وتدارس المعوقات الموضوعية التى تحول دون تطبيق بنودها بالنظر الى استفحال المشكلات الاقتصادية بالقارة الأفريقية من جهة وتردى الأوضاع الديمقراطية من جهة اخرى . كما تستهدف أيضا استثمار تواجد ممثلى الروابط الأفريقية فى هذه الندوة لخلق نوع من التنسيق بينها باتجاه بناء منظمة قارية لمراقبة وتعزيز التطور الديمقراطى داخل القارة .

المنظمة المغربية لحقوق الانسان تعقد مؤتمرا غير عادى فى نوفمبر

عقد المكتب الوطنى للمنظمة المغربية لحقوق الانسان اجتماعا بمقر المنظمة بالرباط ، وذلك لدراسة الوضع التنظيمى . خاصة منذ انسحاب عدد من أعضائه فى سبتمبر ١٩٨٩ .

وبعد تحليل مختلف أوجه الأزمة التنظيمية التى عاشتها المنظمة خلال الأشهر الأخيرة والتى انعكست على نشاطها ، قرر اعادة تقسيم المهام بين أعضائه كمرحلة انتقالية حتى انعقاد المؤتمر عير العادى المقرر له نوفمبر ١٩٩٠ ، وذلك لضمان الاستمرارية لعملها ، ونتيجة لذلك فقد عين المكتب الوطنى بين أعضائه كلا من السادة : خالد ناصرى (رئيسا) و عبد العزيز بنانى ومصطفى الزناسينى وطلال السعود (نوابا للرئيس) وعز الدين رفقى (أمينا عاما) وأمنية بوعياش (أمينة للصندوق) .

فرع النمسا ينظم محاضرة حول حقوق الانسان و التنمية

ضمن سلسلة المحاضرات التى تنظمها المنظمة العربية لحقوق الانسان ــ فرع النمسا ، تم دعوة الأستاذ المهدى المنجرة ، المفكر المغربى المعروف لاجراء حوار عن « حقوق الانسان والتنمية » فى فيينا ــ النمسا فى مساء يوم ١٩٩٠/٦/٢٨ .

وقدم الأستاذ المنجرة مجموعة من الأفكار ذات الأهمية فى الميدان الثقافى بوجه خاص وأعقب ذلك تبادل مفتوح لوجهات النظر المختلفة .

و من ناحية أخرى يعد الفرع لندوته الفكرية الثالثة تحت عنوان « آفاق الديمقراطية فى الوطن العربى فى ضوء المتغيرات الدولية » ، ومن المقرر ان تعقد فى الفترة من ٢٨ ــ ٣٠ أيلول / سبتمبر ١٩٩٠ .

من أخبار المنظمات العربية لحقوق الانسان

المنظمة تفتتح مقرها الجديد فى عمان

افتتحت المنظمة العربية لحقوق الانسان ــ فرع الأردن ــ مقرها الجديد فى عمان يوم ٢٣ يونيو / حزيران ١٩٩٠ . شارك فى الاحتفال بافتتاح المقر الجديد الهيئة الادارية للمنظمة وأعضاؤها ، كما شارك فيه اعضاء مجلس أمناء المنظمة العربية لحقوق الانسان الذين عقدوا اجتماعهم الاستثنائى الأخير فى عمان ليتواكب مع هذه المناسبة .

دعت الهيئة الادارية لفرع الأردن لمؤتمر صحفى ، حضره ممثلو الصحافة الأردنية وتحدث فيه كل من الأساتذة نجيب الرشدان رئيس فرع الأردن ، وأديب الجادر رئيس المنظمة العربية ، ومحمد فائق أمينها العام .

ركز الأستاذ نجيب الرشدان فى كلمة الافتتاح على ضمانات حقوق الانسان فأكد ان اهم ضمانات حماية هذه الحقوق والحريات هو مبدأ المشروعية أو سيادة القانون ، وأن أحسن الأنظمة ملاءمة لتحقيق هذا المبدأ النظام الديمقراطى . واشار الى ان الدساتير قد تكفلت بالنص على هذه الحقوق لكى لاتكون محل افتئات بمقتضى القوانين العادية ، كما أنها وزعت السلطات العامة بين السلطات الثلاث كى تلتزم كل واحدة منها حدود اختصاصها عملا بقاعدة السلطة تحد المسئولية .

واضاف الأستاذ الرشدان بانه حتى لاتطغى السلطة التنفيذية فاننا نلتمس ضمانة اخرى نجدها بالسلطة القضائية ولكى تكون هذه الرقابة فعالة وموفية بالغاية ، يجب ان تكون السلطة القضائية مستقلة استقلالا يعصمها من اى مؤثر خارجى حينما تصدر قراراتها ، وان يكون من اختصاصها مراقبة دستورية القوانين ، وألّا تحصن أى أعمال أو قرارات من مراقبتها . واستطرد رئيس فرع الأردن ، انه قد لايتيسر لكل المظلومين اللجوء الى القضاء لسبب أو لآخر ، ولذلك فينبغى ان نرشدهم ونعاونهم باستخلاص حرياتهم وحقوقهم الانسانية بكل الوسائل المشروعة . وأهمها الالتجاء الى الرأى العام ليتولى رقابته بحصافة وعقلانية .

أما الأستاذ أديب الجادر رئيس المنظمة العربية لحقوق الانسان فقد ركز على دلالة اجتماع مجلس الأمناء لأول مرة خارج مقر المنظمة بالقاهرة ، كما ركز على دلالة قيام فرع المنظمة العربية لحقوق الانسان فى الأردن كجزء من الانفراجة الديمقراطية فى الأردن ، ثم انتقل الى استعراض بيان مجلس أمناء المنظمة العربية لحقوق الانسان ، الذى كان قد صدر لتوه .

أما الصحفيون الأردنيون فقد دارت استفساراتهم حول كيفية إبعاد المنظمة عن التسيس والضغوطات ، وكيف تتفادى ما قد تتعرض له من ضغوط ، كما طرحوا استفسارات عن دور المنظمة ، ووسائل تحركها ، وميزانياتها ووسائل تمويلها وعلاقاتها مع منظمات حقوق الانسان ، وكيفية اختيار أعضاء المنظمة فى الأردن .

.. و تشارك فى المؤتمر التأسيسى للجمعية اليمنية لحقوق الانسان

تلقت المنظمة العربية لحقوق الانسان دعوة من اللجنة التحضيرية للجمعية اليمنية لحقوق الانسان للمشاركة فى مؤتمرها التأسيسى فى ١٤ / ٧ / ١٩٩٠ . أوفدت المنظمة محسن عوض مساعد الأمين العام ، لتمثيلها فى هذا الاجتماع .

المعروف أنه كان من المقرر السعى لتأسيس فرع المنظمة العربية لحقوق الانسا فى اليمن ، واشهاره بهذه الصفة منذ البداية ، ولكن تعذر تحقيق هذا المطلب فى ضوء قانون الجمعيات الحالى ، واستبدلت هذه الصيغة بصيغة تأسيس منظمة يمنية لحقوق الانسان تسجل وتشهر طبقا للقانون المحلى ثم تنظم علاقتها بالمنظمة العربية لحقوق الانسان ، وتم تضمين مشروع النظام الأساسى للمنظمة ــ والذى أجيز من جانب وزارة التأمينات والشئون الاجتماعية ــ فقرة تنص على حق الجمعية اليمنية فى الانضمام الى المنظمات الاقليمية والدولية التى تسعى لنفس الأهداف لانجاز هذا الهدف فى خطوة لاحقة .

ويشار الى أنه كان قد عقد اجتماع تأسيسى لمنظمة يمنية لحقوق الانسان فى الشطر الجنوبى ــ قبل الوحدة ــ كما كانت الجهود قد اكتملت لعقد مؤتمر تأسيسى لتنظيم مماثل فى الشطر الشمالى ، ودار حوار حول ما اذا كان من الأفضل استكمال جهود تأسيس تنظيمين مستقلين وتوحيدهما أم الدخول مباشرة فى تنظيم واحد يشهر ويعمل فى شطرى البلاد . وانتهى التوافق عند الصيغة الأخيرة .

تعرض الاجتماع لتنافس شديد بين الجماعات الحزبية المختلفة وكان من الواضح أن التنافس حول عضوية المؤتمر التأسيسى انما هو تنافس حول تشكيل هيئة الناخبين فى المؤتمر وسرعان ما انعكس هذا التنافس على انتخاب رئاسة المؤتمر التأسيسى بشكل حاد ، ورأى اعضاء اللجنة التحضيرية تأجيل الاجتماع لاتاحة الفرصة للمداولات الجانبية للوصول الى توافق يتيح مشاركة متنوعة وتمثيلا مناسبا للاتجاهات المشاركة فى المؤتمر ويحول دون الانقسام . وأسفرت المناقشات الجانبية عن صيغة أولية توافقت عليها معظم الاتجاهات المشاركة و من ثم رؤى تخصيص الجلسة التالية للمؤتمر لاقرار النظام الاساسى ريثما يتم الحصول على أوسع تأييد لهذه الصفة ، بيد ان الجلسة التالية ، والتى كان من المقرر انعقادها صبيحة اليوم التالى ١٥ / ٧ شهدت تدافعا كبيرا جديدا من مواطنين يطلبون عضوية المؤتمر التأسيسى .. ورأت اللجنة التحضيرية تأجيل المؤتمر لبحث الموقف ، والنظر فى مدى امكان فتح باب التسجيل من جديد .

الاتجاه السائد الآن هو تشكيل لجنة تحضيرية من كل الاتجاهات السياسية تعمل بالتشاور مع وزارة التأمينات والشئون الاجتماعية تعد النظام الداخلى واللوائح .

المنظمة العربية لحقوق الإنسان □ تأسست عام ١٩٨٣ كمنظمة غير حكومية للدفاع عن حقوق الإنسان و حرياته الأساسية فى الوطن العربى ، حاصلة على الصفة الإستشارية بالمجلس الإقتصادى والإجتماعى بالأمم المتحدة . المقر الرئيسى : ١٧ ميدان أسوان ، المهندسين ٠ منطقة بريدية رقم ١٢٣١١ ، برقيا : بسيومان – مصر ٠ فاكس : ٣٤٤٨١٦٦ ت : ٣٤٦٦٥٨٢ ٠ مكتب المنظمة بجنيف : P.O.Box 82. 1211 Geneve 28 □ رئيس المنظمة : أديب الجادر ، نائب الرئيس : عبد الرحمن اليوسفى ، الأمين العام : محمد فائق ٠ الاشتراكات السنوية للعضوية : الكويت ١٠ دينار كويتى ، الأردن ١٠ دينار أردنى ، مصر ٢٥ جنيه مصرى ، السودان ٢٥ جنيه سودانى ، المغرب ١٠٠ درهم مغربى ، تونس ١٠ دينار تونسى ، بقية الأقطار ٢٥ دولار ٠ تحول الإشتراكات والتبرعات بشيكات أو صكوك أو حوالات إلى البنك العربى المحدود – جنيف . Arab Bank Ltd. Switzerland. Account 201.738.